الحاكم وما شابهه ذلك مما لا يخفى على الموفق قوله المشروع
ظاهره
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر الى آخره
انه لا تزول الكراهة الا بثلاثة وهو كذلك ومحله كما في المجموع فيمن انس
بالناس فيخاف عليه من الانفراد للضرر من شيطان ونحوه بخلاف من
استوحش منهم واستانس بالله تعالى كثيرا منا وقانا اذا راحته في ذلك
انتهى ومحله ايضا كما هو ظاهر فيما اذا تيسر استصحاب احد له والا كان
احتاج للسفر ولم يجد من يستصحبه فلا كراهة في ذلك وقوله صلى الله عليه
وسلم الراكب شيطان والراكبان شيطانان المراد به المنفرد والثلاثة الراكب جبار على الاغلب
والحديث حسنه ورواه البخاري لو ان الناس يعلمون من الوحدة ما اعلم
ما سار راكب بليل وحده قوله ولا يركب بثنايا الطريق اي يمناها
ويسراها بل يمشي وسطها ليلا يغتال فيسهل عليه الفوت ومن ثم صرحوا
بانه ينبغي ان لا ينقطع عن رفقته بحيث يغتال ولا ينام بعيدا عن الطريق
والركب سايرون ينبغي للرفقة ان يتفقدوا ويوالوا الحراسة اذا نزلوا وينبغي
لبعضهم الرعي ولا يتفرقوا لقوله صلى الله عليه وسلم ان ذكر من الشيطان
رواه ابو داود والنسائي بسند صحيح قوله واذا اراحوا ثلاثة او اكثر الى
ان يؤمروا احدهم الى آخره اي يندب ولو تعارض الافضل والاجود
رايا فهل الاولى تامير الاول لانه اعلم بمصالح الدين والثاني لانه اعرف
بمقدار السفر والمتطرق فيه محال وينقدح ترجيح الثاني لان حفظ مقدار السفر
هو المقصود والذات لان التامير انما طلب لذلك قوله ثم ليطيعوه اي
وجوبا والظاهر وجوب طاعته في كل ما يامر به وينهى عنه ما لم يخالف الشرع وهل لهم عزله بغير جنحة وتوليه غيره او لا فيه نظر والاقرب
قلا يغتر الا بمقتضى كل منهما محتمل ويميل النفس الى الثاني وهل له الحكم
بينهم ترجح الموالاة والمكنة من غير تحكيم لان تامير هم اياه تحكيم او لا بد من
تحديد تحكيم في هذه الامور احتياطا لها لخطرها او يفصل بين ان يامروه
على

على التقسيم في كل ما يعرض لهم مما يحوج اولا في اسباب السفر فقط فلا يجوز كل
ذلك محتمل ايضا والاقرب الثالث وعليه فلو امروه واطلقوا ابى لاحتمال
الاولان ولا يبعد ترجيح الثاني منهما والذي يظهر ان تامير الافضل
والاجود اولى لا واجب بل لا يبعد ترجيح جواز تامير الفاسقين
هذه الولاية منوطة بغرض المولين فحيث رضوا كلهم بواحد جاز ولو
ناقصا ومقتضى كلامه والحديث هنا ان الاثنين لا يسن لاحدهما
تامير صاحبه ولو فيما يعد قياسا لم يبعد لا سيما اذا قلنا ان مفهوم العدد
ليس بحجة ولا ينافيه كونهما شيطانين لان ظاهر كلامهم يدب التامير
للثلاثة ولو في السفر المكروه فكذا يقال ممتثله هنا واذا امروه في
السفر فينبغي ان يعتزل اذا والذي يظهر انهم اذا امروه في سفر طويل ان يعتزل
بانه تنقضي منه الترخص او يوصول ما يمنع الترخص اينما كان وان امروه
في سفر قصير لم يعتزل حتى يبلغ المقصد ويحتمل ان يعتزله هنا ايضا بانه
لو كانت في الطويل لمنعت الترخص ويحتمل خلافه والفرق قوله
الحادية والعشرون يكره ان يستصحب كلبا الى آخره ظاهره جواز
استصحابه في السفر للحراسة وقد حكى فيه القاضي خلافا وقضية كلام
ابن الصلاح الحرمة لكن الجواز اوجه واقرب لكلامهم ومع ذلك فلا تصحبه
الملائكة كما اقتضاه ظاهر الحديث ولا ينافيه ان من اتخذ كلبا تنقص
من اجره كل يوم قيراطان لانه لغير زرع او حراسة كما في الحديث ايضا
لان تنقص ذلك انما هو زجرا وعقوبة فخفف فيما شرع لهم اتخاذه لحاجة
بخلاف عدم صحبة الملائكة فان الذي فيه لمجرد قوات ثمرة صحبتهم فقط اذ
المراد بهم ملائكة الرحمة والبركة والظاهر الذي تقتضيه القواعد ان
من قال ما ذكره بين الصلاح وغيره لا ينقطع عنه ثمرة صحبة الملائكة
بل ينبغي انه لو انكره بما قد رد عليه من قبله او لسانه او يده ان لا ينقطع عنه
ذلك ايضا وان لم يقل ما ذكر لعذره وصح انه صلى الله عليه وسلم ارسل رسولا
يقول لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر او قال قلادة الا قطعت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)